مجلة القانون والعلوم السياسية | المجلد 09 / العـــدد: 01 (2023)، | ص 01-15

تاريخ الاستلام: 2022/04/06 تاريخ القبول: 2023/01/08

التنمية المستدامة "الأهداف والتحديات"

Sustainable development "goals & challenges"

د.نبيلة عبد الفتاح قشطى

عضو الاتحاد الدولى للأكاديميين العرب

دكتوراه قانون دستورى ونظم سياسية

كلية الحقوق جامعة المنوفية

Noby.keshty2000@gmail.co

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض مفهوم التنمية المستدامة ومحتواها، وتحليلها، وتبين الفلسفة التنموية التي تُشكل أرضية هذا المفهوم, ولتطبيق ذلك اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، من خلال اسلوب الاستنباط الذي يقوم على استنتاج أفكار معينة من فكرة عامة, مع تحليل واقعي يربط بين التشخيص والمعالجات من جهة والواقع من جهة أخرى.

وقد توصلت الدراسة إلى أن التنمية المستدامة هي أسلوب حياة ونمط معيشة تحكمه أُطر أخلاقية إنسانية، إلى جانب أنها نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، يسعى إلى خلق مجتمع أقل ميلاً للنزعة المادية, مع تغيير كثير من المفاهيم الثقافية السائدة التي تقوم على مبدأ الأكثر هو الأفضل في جوانب الحياة المختلفة.

كلمات مفتاحية: التنمية المستدامة, الأخلاق, الإنسانية, الدول النامية, معوقات التنمية.

Abstract:

This study aims at reviewing and analyzing the concept and content of sustainable development and its theoretical background, for this purpose, the study adopts a descriptive methodology through induction which is based on inducing certain ideas from a general idea, to gether with a realistic analysis which links diagnosis and treatments on one hand and reality on the other.

This study reveals the fact that continual development is a way of life style determined by human ethical frameworks. In addition, it is a developmental pattern, distinguished with rationality and seeks to create a society that is less materialistic through changing a lot of prevailing cultural concepts, which favors majority in all

Keywords:

Sustainable development, morality, humanity, developing countries, development constraints.

1. المقدمة:

التنمية المستدامة هي التنمية المتوازنة التي تشمل مختلف أنشطة المجتمع، باعتماد الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية في العمليات التنموية، واعتماد مبادىء العدالة في الانتاج والاستهلاك وتوزيع العوائد، لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع، دون حدوث أضرار بالطبيعة أو بمصالح الأجيال القادمة.

1.1 إشكالية البحث:

انتشر مفهوم التنمية المستدامة بشكلٍ سريع في أنحاء العالم، وأصبح كثير من الناس يستخدمون هذا المصطلح، لذلك جاءت هذه الدراسة النظرية في محاولة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

أ. ماذا يقصد بالتنمية المستدامة؟

ب. لماذا ظهر هذا المفهوم؟

ج. ما هو محتوى هذا النوع من التنمية؟

د. ما هى المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة؟

2.1 أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تحليل مفهوم النمو والتنمية المستدامة وعرضه بصفة مبسطة, إضافةً إلى كونها ضرورية للدول النامية لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية مع الدول المتقدمة, كما ترجع أهمية البحث للتعرف على:

أ. أبعاد عملية التنمية المستدامة.

ب. مبادئ التنمية المستدامة.

3.1 أهداف البحث:

يسعى البحث لتحقيق الأهداف التالية:

أ- التعريف بمفهوم التنمية المستدامة (الأصل والمعنى اللغوي).

ب- استعراض الجهود الدولية حيال تبني تنمية أكثر استدامة.

ج- تقديم بعض التوصيات والاقتراحات فيما يتعلق بحماية البيئة والعمل على استدامتها.

4.1 منهج البحث:

يتمثل إسهام هذه الدراسة في توظيف كل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي النقدي لدراسة وتحليل أدبيات واتجاهات التنمية المستدامة.

5.1 هيكل البحث:

بناء على المقدمة وطرح الإشكالية وأهمية وأهداف البحث والمنهج المتبع فى البحث تم تقسيمه إلى مبحثين, يتناول المبحث الأول ماهية التنمية المستدامة, أما المبحث الثانى فيتناول معوقات التنمية المستدامة, وأنهينا البحث بالخاتمة (النتائج والتوصيات).

2. ماهية التنمية المستدامة

1.2 تعريف التنمية المستدامة

1.1.2 التنمية المستدامة لغوياً

بالرجوع إلى المعنى اللغوي جاء الفعل استدام الذي جذره (دوم) بمعنى المواظبة على الأمر، وبالتالي يشير إلى طلب الاستمرار في الأمر والمحافظة عليه (منظور، 2007، ص213).

ويعود أصل مصطلح الاستدامة "Sustainable" إلى علم الأيكولوجي "Ecology"؛ حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عُرضة -نتيجة ديناميكيتها- إلى تغيرات هيكلية, تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها, وعلاقات هذه العناصر مع بعضها البعض (الخولي، ، 2000, ص87).

وفي المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد "Economy" وعلم الأيكولوجي "Ecology"؛ على اعتبار أن العِلمَين مشتقين من نفس الأصل الإغريقي، حيث يبدأ كل منهما بالجذر "Eco" الذي يعني في العربية البيت أو المنزل, والمعنى العام لمصطلح "Ecology" هو دراسة مكونات البيت، أما مصطلح "Economy" فيعني إدارة مكونات البيت, ولو افترضنا أن البيت هنا يقصد به مدينة أو إقليم أو حتى الكرة الأرضية فإن الاستدامة هنا تكون مفهوماً يتناول دراسة وتحليل العلاقة بين أنواع وخصائص مكونات المدينة أو الإقليم أو الكرة الأرضية وبين إدارة هذه المكونات (ناصيف، 19-21 أكتوبر، 2000, ص65).

وعرّف قاموس ويبستر "Webster" هذه التنمية على أنها: "تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً (مصطفى، 2010, ص43)".

وعرفها وليم رولكز هاوس "W.Ruckelshaus" -مدير حماية البيئة الأمريكية- على أنها: "تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة (عبود، ص55, 2008).

2.1.2 التنمية المستدامة إصطلاحاً

يعد مفهوم التنمية من أكثر المفاهيم عمومية وشمولية ويرتبط بفكرة التقدم، ويتضمن التغير والتطور من حالة إلى أخرى، ويشغل النمو الاقتصادي عمودها الفقري، فكل من التنمية والنمو يشترط أحدهما الآخر، فالتنمية عملية تغير نوعي لِما هو قائم, سواء كان اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية.

وعرف مصطلح التنمية المستدامة اهتماماً عالمياً كبيراً بعد ظهور تقرير لجنة "بريت لاند" الذي صاغ أول تعريف للتنمية المستدامة على أنها: "التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة، دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم".

هذا التعريف بشكلٍ عام يحدد الإطار العام للتنمية المستدامة التي تطالب بالتساوي بين الأجيال من حيث تحقيق الحاجيات الرئيسية، الأمر الذي دعا إليه الكثير من الباحثين في محاولة تقديمهم لتعريفات وتفسيرات تساهم في التنمية المستدامة في مجالات مختلفة (الشيمي، 2009, ص128).

وتجدر الإشارة إلى أن التنمية المستدامة تعاني من التزاحم الشديد في التعريفات والمعاني, حيث أصبحت المشكلة ليست في غياب التعريف وإنما في تنوع التعريفات التي تضمنت عناصر وشروط التنمية, وتضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية حصر عشر تعريفات واسعة التداول للتنمية المستدامة، وقسم هذه التعاريف إلى أربع مجموعات اقتصادية، اجتماعية، بيئية وتكنولوجية:

أ- اقتصادياً تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.

ب- على الصعيد الاجتماعي والإنساني فإنها تعني: "السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصةً في الريف.

ج- على الصعيد البيئي فهي تعني: "حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية".

د- على الصعيد التكنولوجي تعني: "نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون" (McKINNON، 2003, 52-44 p).

وذكر تقرير الموارد الطبيعية أن القاسم المشترك لهذه التعاريف هو أن التنمية لكي تكون تنمية مستدامة يجب ألا تتجاهل الضغوط البيئية وألا تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية، كما يجب أن تحدث تحولا تقنياً بقاعدة الصناعة والتكنولوجيا السائدة.

ومن خلال هذه التعاريف يمكننا القول بأن التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق نوعية لحياة الإنسان واستغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية, ومحاولة إبقائها لمدة زمنية بعيدة ضماناً لمتطلبات الأجيال اللاحقة، حيث يجب الاستغلال العقلاني للموارد غير المتجددة, وفي حالة الموارد المتجددة يجب ترشيد استخدامها مع محاولة إيجاد بدائل لهذه الموارد لتستغل لفترة زمنية طويلة الأجل، وهو ما يعني وجوب استخدام الموارد في كلتا الحالتين بطريقة مناسبة لا تؤدي إلى عجز بيئي، وذلك للعلاقة الوطيدة بين التنمية المستدامة والبيئة.

والتنمية المستدامة هي تلك التنمية التي يديم استمراريتها الناس أو السكان بشكل تلقائي غير متكلف، وبناء على ذلك يمكننا القول بان مصطلح التنمية المستدامة على مبدأ الاستمرارية ويشير بشكل واضح إلى قوى الدفع الذاتي لهذه التنمية والتي تضمن استمراريتها, ونعني بذلك الجهود الإنسانية المتمثلة في المشاركة الشعبية من جهة والاعتماد على الذات في كل جانب من جوانب عملية التنمية من جهة أخرى (مصطفى م.، 2001,ص98).

2.2 خصائص التنمية المستدامة:

تتميز التنمية المستدامة بمجموعة من الخصائص تتمثل في:

أ- التنمية المستدامة تمثل ظاهرة جيلية, أي أنها عملية تحويل من جيل لآخر, وهو ما يعني أن التنمية المستدامة لابد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين، وتراعي حقوق الأجيال القادمة ومساواتها مع حقوق الأجيال الحاضرة.

ب- التنمية المستدامة موجهة للحد من الفقر العالمي, ورفع الدخل, وتجديد وصيانة الموارد، وتعزيز الثقافة والإبقاء على الحضارات على مستوى كافة المجتمعات.

ج- تنمية تقوم على أساس التعاون بين الأفراد في تحقيق أهداف مشتركة، والتعاون بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والتعاون بين الدول وتنسيق جهودها والتأكيد على النوعية والتواصل.

د- هي تنمية تراعى تلبية الاحتياجات القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض.

هـ- هي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء والماء أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات.

و- هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول من غذاء وملبس وتعليم وخدمات صحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية.

ز- هي تنمية طويلة المدى، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات.

ح- هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.

ط- هي عملية متعددة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة والتنمية البيئية من جهة أخرى (قاسم، 2004، ص50).

نستنتج من خلال ما تقدم أن مفهوم التنمية المستدامة أصبح أكثر عمقاً وشمولية, حيث تتداخل فيه عوامل كثيرة ومتعددة.

3.2 أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:

1.3.2 الأهداف البيئية:

أ. تسعى التنمية المستدامة للحد من استنزاف الموارد الطبيعية, والعمل على استغلالها بشكل عقلاني, باعتبارها معرضة للنفاذ في أي وقت لأنّها موارد محدودة.

ب. تسعى إلى وضع برامج وسياسات تنموية لاستصلاح الأراضي والغابات ومنع التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.

ت. الحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم البيئية؛ من خلال وضع اللوائح والقوانين الضابطة والمنظمة للنشاط الإنساني, وتطبيق الاتّفاقيات الإقليمية والدولية الرامية لحماية البيئة والتنوع الحيوي (سعد، 2003, ص48).

2.3.2 الأهداف الاجتماعية:

أ. تهدف التنمية المستدامة إلى خفض نسبة الفقر.

ب. تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

ج. السعي لرفع دخل الفرد بغية تحقيق الرفاه الاجتماعي.

د. فتح المجال لكافة أطراف المجتمع خاصة الشباب والمرأة للمشاركة في اتخاذ القرار وصياغة برامج مشاريع التنمية المستدامة.

هـ. تسعى التنمية المستدامة إلى توظيف التكنولوجية الحديثة لمساندة الأفراد في مواكبة التطورات التكنولوجية.

و. تحسين مستوى التعليم.

ز. تحسين نوعية الحياة وحماية البيئة (العربي و علي، 2017, ص45).

3.3.2 الأهداف الاقتصادية:

أ. زيادة الدخل الوطني من خلال زيادة السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة, وذلك متوقف على إمكانيات الدولة.

ب. تسعى إلى تحسين مستوى المعيشة من خلال تنظيم الزيادة السكانية, وتوفير الحاجات الأساسية لهم.

ت. تقليص التفاوت في الدخل والثروات, خاصةً في الدول النامية التي تتمتع غالبية سكانها بنسبة ضئيلة من الثروات في حين تمتلك فئات قليلة الجزء الأكبر من الثروة (Beat، 2004, 82-p72).

ث. ترشيد استخدام الموارد الطبيعية في النشاطات الاقتصادية والمشاريع التنموية من أجل عدم استنزافها وضمان حق الأجيال الحالية والمستقبلية (عقون ، 2018, ص33).

4.3.2 الأهداف الثقافية:

أ. حماية الإرث الثقافي المادي والمعنوي من كل الأخطار التي تتهدده, من خلال وضع استراتيجيات وطنية في السياسات الحكومية تسهر على استدامة هذه الموروثات الثقافية لأجيال القادمة.

ب. الاستخدام الرشيد للإرث المادي للمحافظة عليه من الاندثار, من خلال تنظيم أوقات الزيارة للسياح ووضع تعليمات بكيفية التعامل مع هذا الإرث الثقافي.

ج. توفير كل الإمكانيات المادية والبشرية لحماية الإرث الثقافي العالمي من الاندثار (عصماني و عمومن ، 2013, ص54).

وتهدف التنمية المستدامة إلى:

أ. احترام البيئة الطبيعية: فالتنمية المستدامة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة, وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، وتستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

ب. إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع بطريقة تلائم إمكانياته, وتسمح بتحقيق التوازن الذي يمكنه تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية, ووضع الحلول المناسبة لها.

ج. ارتقاء الإنسان، وسد احتياجاته من صحة وتعليم وإسكان ومعاملة وبنية تحتية وحرية رأي، ونوعية حياة، مع المحافظة على حقوق وموارد الأجيال القادمة في التنمية، وألا تتعرض حياتهم للخطر(حلاوة وصالح، 2010: 131).

د. تحقيق استثمار واستخدام عقلاني للموارد: تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة؛ لذا تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

هـ. تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية في المجتمع اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكلٍ عادل ومقبول وديموقراطي.

و. تهدف التنمية المستدامة إلى زيادة وعي السكان بالمشكلات البيئية الحالية وتنمية إحساسهم بالمسئولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة لإيجاد حلول مناسبة لها؛ من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

ز. ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية استخدام المتاح في تحسين نوعية حياة المجتمع, وتحقيق أهدافه المنشودة دون وجود مخاطر وآثار بيئية سالبة، بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

4.2 أبعاد التّنمية المستدامة

1.4.2 البُعد البيئي: تُركّز التنمية المستدامة على البعد البيئي في تحقيق أهدافها، وذلك بضرورة ترشيد استهلاك الموارد الناضبة؛ والحفاظ على الأصول الطبيعية والاهتمام بها بقدر الإمكان؛ لتوفير مستقبل بيئي آمن، مع مراعاة القدرات المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات, ويركز البعد البيئي على حسن التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها لصالح الإنسان، دون إحداث خلل في مكونات البيئة، وذلك لن يتحقق إلا بالاهتمام بالعناصر التالية:

أ- التلوث البيئي الذي يخل بصحة الكائنات الحية.

ب- التنوع البيولوجي المتمثل في البشر والنباتات والغابات والحيوانات والطيور والأسماك.

ج- الثروات والموارد المكتشفة والمخزونة من الطاقة المتجددة والناضبة(الجوزي، 2012: 37).

2.4.2 البعد الاقتصادي: تُركّز التنمية المستدامة على الناحية الاقتصاديّة في البلدان الغنية؛ لتخفيض مستويات الاستهلاك في الطاقة والموارد الطبيعية، خاصةً فيما يتعلق بالنفط والغاز والفحم وغيرها, وتسعى التنمية المستدامة إلى تحسين مستوى الرفاهية للإنسان من خلال زيادة نصيبه من السلع والخدمات الضرورية، وفي ظل محدودية الموارد لن يتحقق هذا إلا بتوفر العناصر التالية:

أ- توفر عناصر الإنتاج الضرورية للعملية الإنتاجية.

ب- رفع مستوى الكفاءة والفاعلية للأفراد بتنفيذ السياسات والبرامج التنموية.

ج- زيادة معدلات النمو في مختلف مجالات الإنتاج، لزيادة معدلات الدخل الفردي.

3.4.2 البعد الاجتماعي: يُعد بُعداً في غاية الأهمية بالنسبة إلى التنمية المستدامة؛ حيث إن البشرية محط اهتمام كبير إذ تتطلع التنمية إلى تحسين مستويات الرعاية الصحية والتعليمية (Coates، 2003).

ويشمل البعد الاجتماعي المكونات والأنساق البشرية والعلاقات الفردية والجماعية, وما تقوم به من جهود تعاونية, أو ما تسببه من مشاكل, أو تطرحه من احتياجات, وعناصر هذا البعد هي:

أ- الاندماج والشراكة لإقامة مجتمع موحد في أهدافه ومتضامن في مسئولياته.

ب- التمكين: يقصد به توعية المجتمع بضرورة الإسهام في بناء وتعبئة طاقاته من أجل المستقبل.

ج- الحكم الرشيد المتمثل في نمط السياسات والقواعد ومدى الشراكة بين القطاع الخاص وقطاع المجتمع المدني.

4.4.2 البعد التكنولوجي: يعد هدفاً تسعى التنمية المستدامة لتحقيقه بسرعة فائقة؛ لمواكبة المجتمعات الصناعية، وليصبح للمجتمع قدرة على الحد من تلوث البيئة بكل كفاءة وقدرة عالية (Michalet، 2002, 58-p54).

ويمكن تحقيق الاستدامة التكنولوجية من خلال الأخذ بالاعتبارات التالية:

أ- الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة والتشريعات الزاجرة .

ب- حماية تدهور طبقة الأوزون .

ج- العمل على الحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري .

5.4.2 البعد السياسي:

إن غياب البعد السياسي للتنمية المستدامة له أثر بالغ على كافة الأبعاد الأخرى؛ الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بصورة تعيق التنمية المستدامة, فالبعد السياسي هو الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تجسيد مبادئ الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية بشكلٍ يضمن مرتكزات الديمقراطية والشفافية في اتخاذ القرارات, وتنامي الثقة والمصداقية، وتولي السيادة والاستغلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة.

3. معوقات التنمية المستدامة وسبل التغلب عليها

1.3 معوقات التنمية المستدامة

هناك الكثير من المعوقات التي تؤثر على التنمية المستدامة، ومنها معوقات سياسية واجتماعية واقتصادية وتكنولوجية:

1.1.3 المعوقات الاجتماعية والاقتصادية: تشمل أوجه القصور في التعليم والتدريب، والظروف الاقتصادية غير المواتية، وقيود الدعم المالي, وتتطلب التنمية المستدامة التعليم البيئي على جميع المستويات وتطوير مناهج مناسبة في العلوم والتكنولوجيا تتضمن مختلف جوانب حفظ الموارد الطبيعية وإدارتها, كما تتكون المعوقات الاجتماعية والاقتصادية من عدم وجود سياسات واستراتيجيات صناعية واضحة للتنمية المستدامة (Russell، 2003, 132-p122).

والمعوقات الاجتماعية هي ما ينتجة السلوك الاجتماعي للمجتمعات التي تعيش في الدول النامية، ومن أهمها ما يُسمى بخلل النسق الأيكلوجي -خلل توزيع السكان جغرافيا- والاختلاف الكبير بين مناطق السكن في النمو وانخفاض مستوى التعليم عموما، وانتشار العادات والتقاليد المرتبطة بنمط استهلاكي غير متوازن، من شأنها إحداث خلل في توزيع الثروات والعدالة الاجتماعية (محمود، 2017, ص10), ومنها هذه المعوقات أيضاً:

أ. الافتقار إلى حملة فعالة للتنوير والتوجيه العام.

ب. الأمية والخرافات التي تعيق عملية التبني أحيانًا

ج. التكلفة العالية والندرة الشديدة للمدخلات.

د. خدمات الإرشاد الفقيرة.

هـ. سوء النقل.

و. ضعف مرافق التسويق وهيكل التسعير.

ز. عدم ملاءمة المدخلات.

ح. الفقر والظروف الاقتصادية غير المواتية، وقيود الدعم المالي.

ط. القصور في التعليم والتدريب.

ي. نقص الائتمان وانخفاض الدخل.

ك. نقص العمالة (Roberts، 2004, 134-p126).

2.1.3 المعوقات السياسية:

تفتقد الدول النامية صياغة قراراتها السياسية الداخلية أو الخارجية بشكلٍ مطلق دون ضغوطات من الدول المرتبطة معها باتفاقيات اقتصادية، وبالتالي لا يمكن لأي دولة أن تتجه نحو التنمية في ظل هذه ظروف، الأمر الذي ينتج قصورًا في استغلال أي موارد مادية أو بشرية.

ولا يمكن تحقيق تنمية مستدامة فى ظل وجود حالة من عدم الاستقرار السياسي، والحروب والنزاعات والانقلابات, والتغييرات المتكررة في الحكومة تؤدى إلى تضارب في السياسات ونقص الاستمرارية في أنشطة التنمية مما يتعارض مع التنمية المستدامة, بالإضافة للفساد والعجز في الحكم بين النخبة أو السياسيين في السلطة مع رجال أعمال تعيق أنشطة التنمية، بجانب الافتقار إلى المساءلة، وإهدار المال العام، والافتقار إلى المؤسسات الديمقراطية الشعبية والمشاركة في صنع القرار.

والقصور في التخطيط حيث تستلزم التنمية المستدامة اعتماد نُهج وخطط تستدعي تفاعلًا متعدد التخصصات, يشمل جميع التخصصات والوزارات ذات الصلة التي تعمل في وقت واحد معًا في عملية التخطيط بطريقة متكاملة, ويجب تجسيد الاهتمام بالبيئة في سياسات واستراتيجيات للتنمية, تهدف إلى مجموعة من الخيارات البديلة التي تضمن الحفاظ على الموارد وتعزيز جودة قاعدة الموارد قدر الإمكان (حداد، 2006, ص4).

كما أن هناك حاجة إلى حوافز اقتصادية وصكوك قانونية وتشريعية لدعم مشاريع التنمية التي تحظى فيها جودة البيئة والمحافظة على الموارد بأولوية عالية, ولا يمكن تحقيق تنمية مستدامة في ظل وجود حالة من عدم الاستقرار السياسي، والحروب الأهلية أو الانقلابات العسكرية. كما أن التغييرات المتكررة في الحكومة (أي تغيير الوزراء بشكل مستمر) تؤدى إلى تضارب في السياسات وبرامج التنمية ونقص الاستمرارية في أنشطة التنمية، وكلها أمور تتعارض مع التنمية المستدامة (Lowe، 2004, 41-p37).

وهناك الفساد والتواطؤ بين النخبة والسياسيين في السلطة مع رجال الأعمال الذي يعيق أنشطة التنمية، بجانب الافتقار إلى المسائلة، وإهدار المال العام، والافتقار إلى المؤسسات الديمقراطية الشعبية والمشاركة في صنع القرار.

وتستلزم التنمية المستدامة اعتماد نهج وخطط تتطلب تفاعلات متعددة التخصصات, تشمل جميع الوزارات والدوائر الحكومية ذات الصلة، والتي يجب أن تعمل بطريقة متكاملة في وقت واحد وبتناغم في عملية التخطيط, كما تتطلب التنمية المستدامة دمج الشواغل البيئية بشكلٍ أفضل في البرنامج في مرحلة التخطيط، وهذا يستلزم تدريب وتوجيه لجميع المعنيين (Gibbs، 2000, 19-p9).

ويجب صياغة السياسات فيما يتعلق بالأهداف المراد تحقيقها, وأن تهدف الاستراتيجيات التي يتم اعتمادها إلى مجموعة من الخيارات الاستراتيجية البديلة التي تضمن الحفاظ على الموارد وتعزيز جودة قاعدة هذه الموارد قدر الإمكان.

وهناك حاجة إلى حوافز اقتصادية وصكوك قانونية وتشريعية لدعم مشاريع التنمية التي تحظى فيها جودة البيئة والمحافظة على الموارد بأولوية عالية, فعند غياب هذه الأدوات سيكون من الصعب ضمان تحقيق الحفاظ على الموارد والجودة البيئية, واتخاذ التدابير اللازمة لفرض الامتثال.

3.1.3 المعوقات الأمنية:

ينعدم الاستقرار السياسي والأمني في كثير من الدول النامية، في هذه الحقبة من الزمن التي تعصف بها الحروب الأهلية وانعدام الاستقرار الأمني فيها يتبعه تخلف في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والتنموية على حد سواء.

4.1.3 المعوقات التكنولوجية:

تتطلب التنمية تطبيق العلوم والتقنيات المناسبة للحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها ومعالجتها والاستخدام الرشيد لها, فمعظم البلدان العربية تفتقر إلى الكوادر المدربة في العديد من المجالات، ولا تمتلك القدرة المؤسسية على إنتاج التكنولوجيات وتكييفها لجعلها مناسبة لتنفيذ برامج التنمية (Levin، 2006, 71-p60).

2.3 سبل التغلب على معوقات التنمية المستدامة

يوجد العديد من الطرق المستخدمة لدعم التنمية المستدامة والحد من معوقاتها والتي سنوضحها كالآتي:

1.2.3 استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة: إذ تفيد التكنولوجيا الحديثة والفعالة الموارد البيئية والعمالة المحلية من خلال خفض التكلفة وزيادة الاستدامة، فالتكنولوجيا تخفض من استخدام الموارد وتقلل من كمية النفايات والمخلفات، مما يحد من التلوث المضر بالبيئة (Grosskurth، 2005, 135p–151).

2.2.3 اعتماد نهج إعادة الاستخدام وإعادة التدوير: لتخفيض استهلاك الموارد والاستفادة منها قدر الإمكان بدلًا من التخلص منها، بالإضافة إلى إعادة تدوير المواد مما يقلل الضغط على الموارد ويحد من كمية النفايات والتلوث.

3.2.3 تعزيز عملية التثقيف والتوعية البيئية: يؤدي نشر التوعية البيئية في مناهج التعليم المختلفة إلى تغيير نمط التفكير للأفراد وتغيير العديد من السلوكيات الخاطئة تجاه البيئة؛ مما يدعم مفهوم التنمية المستدامة.

4.2.3 استخدام الموارد حسب القدرة الاستعابية: يساعد فهم القدرة الاستيعابية لمخزون الموارد على تحقيق الاستدامة عن طريق ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية وعدم الإفراط في استخدامها حتى لا يتدهور النظام البيئي.

5.2.3 تحسين نوعية الحياة المتعلقة بالعادات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية: مما يؤدي إلى تقوية المجتمعات وتوعيتهم، بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار في النمو السكاني (Hau، 2004, 225-p215).

يتضح مما سبق يتبين أن تطبيق التنمية المستدامة يعني أننا مطالبون سكاناً وصناع قرار بتغيير طرق تعاملنا مع الأشياء في بيئاتنا المحلية والسير في ثلاثة اتجاهات رئيسة هي: المحافظة على البيئة، تحقيق نمو اقتصادي، تحقيق عدالة اجتماعية, والسير في هذه الاتجاهات بشكلٍ ومتوازن وعقلاني سيقودنا إلى تحسين مستويات معيشتنا وضمان حياة جيدة لنا وللأجيال القادمة.

كما أن تطبيق التنمية المستدامة يتطلب أن تقوم الهيئات الرسمية والمحلية بتطوير أساليب إدارة متكاملة يتم بواسطتها التعامل مع المجتمع على أنه نظام متكامل, ويشتمل مجموعة من النظم كالنظام الاقتصادي والاجتماعي والطبيعي التي تؤثر وتتأثر ببعضها البعض بشكلٍ مستمر، وبالتالي تتطلب ديناميكية هذه النظم عمليات ضبط وتوجيه مستمرة للحد من السلبيات وتعظيم الإيجابيات وهذا هو دور التنمية المستدامة التي تعتمد بشكلٍ كبير على مشاركة السكان في كل نشاطاتها ومختلف مراحلها من منطق أن أصحاب المشكلة هم أكثر الأشخاص معرفة بها وأقدرهم على حلها.

4. أسس ومجالات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة

1.4 أسس التنمية المستدامة

يستند مفهوم التنمية المستدامة إلى مجموعة من الأسس أهمها:

أ- استدامة وتواصل واستمرارية النظم الإنتاجية, أساس الوقاية من احتمالات انهيار مقومات التنمية خاصةً بالدول النامية التي تعتمد على نظم تقليدية ترتبط بمقومات البيئة الطبيعية.

ب-الحفاظ على مستوى أداء الموارد الطبيعية الحالي والمستقبلي, كأساس لشراكة الأجيال المقبلة في المتاح من هذه الموارد.

ج- ارتكاز التنمية على قيمة عائدات النمو الاقتصادي وكيفية توزيع تلك العائدات، وما يترتب على ذلك من تحسين للظروف المعيشية للمواطنين حال الربط بين سياسات التنمية والحفاظ على البيئة.

د- تعديل أنماط الاستثمار وهياكل الإنتاج، وأنماط الاستهلاك السائدة اجتناباً للإسراف وتبديد الموارد وتلوث البيئة.

هـ- أن يشتمل مفهوم العائد من التنمية كل ما يعود على المجتمع بنفع, ولا يقتصر على العائد والتكلفة، استناداً إلى مردود الآثار البيئية غير المباشرة وما يترتب عليها من كلفة اجتماعية تجسد أوجه القصور في الموارد الطبيعية.

و- إعادة النظر في أنماط الاستثمار الحالية، وتعزيز استخدام وسائل تقنية أكثر توافقاً مع البيئة, للحد من مظاهر الضرر والإخلال بالتوازن البيئي والحفاظ على استمرارية الموارد الطبيعية (الأمين، 2008).

2.4 مجالات تحقيق التنمية المستدامة

هناك ثلاث مجالات رئيسية ترتبط بتحقيق التنمية المستدامة، وهي:

أ- تحقيق النمو الاقتصادي من خلال خلق الربط بين الأنظمة والقوانين الاقتصادية العالمية وما يكفل النمو الاقتصادي لجميع دول ومجتمعات العالم دون استثناء أو تمييز.

ب-المحافظة على الموارد البيئية والطبيعية للأجيال المقبلة، الذي يتطلب إيجاد حلول كفيلة للحد من الاستهلاك غير المبرر وغير المرشد للموارد الاقتصادية، بالإضافة إلى الحد من العوامل الملوثة للبيئة.

ج- تحقيق التنمية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم، من خلال إيجاد فرص عمل وتوفير الغذاء والتعليم والرعاية الصحية للجميع، بما في ذلك توفير الماء والطاقة (القصاص، 2007, ص14).

3.4 متطلبات التنمية المستدامة:

يمكن حصر المتطلبات العامة للتنمية المستدامة فيما يلي:

أ- التنمية الاقتصادية الرشيدة.

ب-الحفاظ على البيئة.

ج- سد الاحتياجات البشرية في ترشيد الاستهلاك.

د- الشراكة في العلاقات الخارجية والداخلية.

هـ- العناية بالتنمية البشرية في المجتمع.

و- القصد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية (بركان، 2021, ص16).

5. خاتمة:

توصلت الدراسة إلى أن مفهوم التنمية المستدامة لقى قبولاً واستخداماً دولياً واسعاً منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي, وتعددت تعريفاتها, وتوجد أسس ومؤشرات عديدة للتنمية المستدامة يتطلب تحقيقها وجود إرادة سياسية للدول, واستعداد لدى المجتمعات والأفراد لتحقيقها, إلا أن العالم لم ينجح حتى الآن في تبني خطوات حقيقية جادة على طريق الاستدامة الحقيقية؛ مما يجعل البشرية تواجه مستقبلاً محفوفاً بالمخاطر, ومن هنا تخلص هذه الدراسة إلى أن التحول نحو الاستدامة المنشودة لا يبدو ممكناً بدون حدوث تغير جذري يتصف بالشمول ولا يتمركز حول الإنسان, وأن يكون هذا التحول مصحوباً بالاهتمام بالبناءات السياسية الاجتماعية التي يمكن أن تكون أكثر دعماً للاستدامة.

فالتنمية المستدامة عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكلٍ متناسق، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة، فبدون المشاركة لا يمكن تصور قبول المجتمع بالالتزام الوافي بأهداف التنمية وأعبائها والتضحيات المطلوبة في سبيلها, ومن ثم

فإنه من الملائم البدء مباشرة في تبني عدد من الممارسات الداعمة لاستدامة البيئة, وأخيراً أرجو أن تُسهم هذه الدراسة في استثارة مزيد من النقاش والدراسات حول أهمية التنمية المستدامة, واعتماداً على تلك النتائج أوصي بعدد من التوصيات منها:

أ. استبدال الموارد غير المتجددة بموارد بديلة، والاستخدامات البديلة المحتملة للموارد.

ب. استهلاك الموارد باعتدال وكفاءة ومراعاة الأسعار الأفضل للموارد، والاستخدام الأكثر كفاءة للموارد.

ج. إعادة تأهيل البيئات المتدهورة قدر المستطاع بخلق ظروف ملائمة لعمليات إعادة الإصلاح الطبيعي.

د. التخلص من المبيدات السامة والمخصبات الكيميائية الضارة بالبيئة.

هـ. التوسع في مجال الاعتماد على الطاقة النظيفة المتجددة كالطاقة الشمسية والمائية وطاقة الرياح.

و. تبني استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة يشارك في بنائها وإعدادها كل الجهات والمؤسسات وأفراد المجتمع المعنيين بالتنمية المستدامة والمتأثرين بنواتجها على المدى القصير والبعيد .

ز. تشجيع ودعم عمليات إعادة تدوير النفايات.

ح. تطوير سبل التواصل بين الأوساط العلمية وصناع القرارات وغيرهم من أصحاب الشأن.

ط. تعزيز دور المجتمع المدني على كافة المستويات لتمكين الجميع من الوصول إلى المعلومات البيئية، والمشاركة في صنع القرارات البيئية.

ي. تغريم الملوث من خلال سن تشريعات عقابية على المستويات المحلية والقومية والدولية.

ك. تكثيف البحوث والتوسع في إشراك الأوساط العلمية, وزيادة التعاون العلمي في معالجة القضايا البيئية الناشئة.

ل. عدم استهلاك الموارد المتجددة بوتيرة أسرع من قدرتها على التجدد أو بطريقة يمكن أن تؤذي البشر.

م. لكي تتحقق التنمية تتطلب التزاماً وعملاً وعلماً ومعرفة من المواطنين وصناع القرار على حد سواء.

6. قائمة المراجع:

الخولي ,أ) .، ,2000ص .(87الإدارة البيئية والتنمية المستدامة 21-19أكتوبر .المؤتمر العربي الأول للإدارة البيئية في الوطن العربي .الرباط.

الشيمي ,م .ن ,2009) .ص" .(128التنمية الاقتصادية في الدول النامية ووسائل تمويلها ."لحوار المتمدن، العدد .2538

القصاص ,م .ع ,2007) .ص .(14حين تنفصل التنمية عن العدالة الإجتماعية .مجلة بدائل، العدد الثامن.

حداد ,ر ,2006) .ص .(4نظرية التنمية المستدامة .بيروت :برنامج دعم الأبحاث في الجامعة اللبنانية.

ناصيف ,أ 21-19) .أكتوبر، ,2000ص .(65دور الإدارة البيئية في تنظيم المردود الاقتصادي للتنمية المستدامة، ، .ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الأول للإدارة البيئية في الوطن العربي .الرباط،.

Beat, B. (2004, p72-82). Economie du developpement durable. Bruxelles, Paris, Debock.

Coates, J. (2003). Ecology and social work: Toward a New Paradigm. Halifax: Fernwood Press.

Gibbs, D. (2000, p9-19). Ecological Modernization, Regional Economic Development and Regional Development Agencies. Geoforum, Vol. 31.

Grosskurth, J. &. (2005, p135–151). The Scene Model: Getting Grip on Sustainable Development in Policy Making. Environment. Development and Sustainability, 7, no.1.

Hau, J. a. (2004, p215-225). Promise and Problems of Emergy Analysis. Ecological Modelling 178(Special Issue).

Levin, A. I. (2006, p60-71). Sustainable Development and the Information. Society. Russian Studies in Philosophy, 45, No. 1, .

Lowe, I. (2004, p37-41). Globalization, Environment and Social Justice . Social Alternatives, 23, no.4,.

McKINNON, R. I. (2003, p 44-52). Money and Capital in Economic Development. The Brookings Institution , Washington, D.C.

Michalet, C. A. (2002, p54-58). Qu'est-ce que la Mondialisation. Paris: Edition La Découverte.

OUALI, S. (2006). Etude géothermique du Sud de l'Algérie. Revue des Energies Renouvelables, 9(4), 298. Centre de Développement des Energies Renouvelables, Algérie.

Perroud, V. (Septembre 2006). Développement Urbain Durable & Agenda 21 Local: Analyse de la filière du Bois à Lausanne. Faculté des lettres, institut de Géographie.

Roberts, P. W. (2004, p126-134). Wealth from Waste: Local and Regional Economic Development and the Environment. Geographical Journal 170, Issue 2, .

Russell, B. L. (2003, p122-132). Eco-Economie, une autre Economie est possible. Seuil, Paris.

الأمين ,ق .، .(2008) .المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة .بحث مقدم إلى مؤتمر التنمية المستدامة ، .ليبيا :جامعة سبها .

العربي ,ل & .,علي ,ش ,2017) .ص .(45آليات حماية البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر .الجزائر :مذكرة ماستر، تخصص سياسة عامة وتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د.مولاي الطاهر.

بركان ,أ ,2021) .ص .(16أهمية التنمية المستدامة فى القطاع السياحي .مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية.

تكواشت ,ع .(2012) .واقع و أفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية التنمية المستدامة في الجزائر .مذكرة ماجستير .58-56 ,باتنة ,الجزائر : جامعة باتنة.

رأفت اسماعيل رمضان ,م .(1988) .& .الطاقة المتجددة .(éd. 2)بيروت ,لبنان :دار الشروق.

سعد ,ب ,2003) .ص .(48من التنمية الشاملة إلى التنمية المستدامة .مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ,جامعة الحاج لخضر ,مج ,4ع.9

عبد الرؤوف محمد ,إ .ع .(2017) .الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة)دراسات تحليلية تطبيقية .(éd. 1) (الاسكندرية ,مصر :دار الجامعة الجديدة.

عبود ,ن .ن) .ص .(2008 ,55البعد الأخضر للأعمال المسئولية البيئية لرجال الأعمال .الوراق للنشر والطباعة، عمان الأردن :الوراق للنشر والطباعة.

عصماني ,خ & .,عمومن ,ا ,2013) .ص .(54إشكالية التنمية المستدامة في الج ا زئر .الجزائر :بشاينة سعد، 2003 -، من التنمية الشاملة إلى التنمية المستدامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح .-

عقون ,ن ,2018) .ص .(33التنمية المستدامة من خلال البعد البيئي .مستغانم-الجزائر :مذكرة ماستر في الحقو.

قاسم ,خ .و2004) .، ص .(50التغير الاجتماعي مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير .القاهرة :المكتبة المصرية.

محمود ,م .م ,2017) .ص .(10التنمية المستدامة فى الوطن العربى المعوقات -المتطلبات .المحلة الليبية العالمية ,العدد.25

مصطفى ,ق .خ ,2010) .ص .(43إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الطبعة الثانية .الدار الجامعية، الأسكندرية :الدار الجامعي.

مصطفى ,م,2001) .ص .(98تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية وتقنيات الاستشعار عن بعد في التنمية المتواصلة دراسة حالة إقليم القاهرة الكبرى .ورقة عمل مقدمة لورشة عمل تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في التخطيط والتنمية المستدامة .القاهرة،.

منظور ,ا2007) .، ص .(213لسان العرب . ,القاهرة :دار المعارف.